الفصل الثانى عشر

الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى فى مطلع الثمانينات

إجمالاً لنتائج بحث عملية تأثير رأسمالية الدولة الإحتكارية الغربية على النحو الاجتماعى والاقتصادى للعربية السعودية من الضرورى أن نحدد خصائص الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى فى الوقت الحالى .

شكل السلطة / ملكية مطلقة

قدمنا فى الفصل الأول تعريفاً لسلطة ابن سعود باعتبارها "ملكية مطلقة" إستناداً إلى جوهرها الإقطاعى المبكر . يمكن القول إنه بقدوم فيصل فى النصف الثانى من تاريخ البلاد ، تغير طابع سلطة الملك .

استفاد فيصل تماماً من نتائج نشاط أسلافه – ابن سعود وسعود – فى تقويض الأبنية ما قبل الإقطاعية للمجتمع السعودى ، وفى تنمية الأسس الإقطاعية ، ثم استمر فى إصلاحاته الاجتماعية والسياسية والإدارية والاقتصادية : الشبكة العريضة من القرى الزراعية العسكرية (الحضرية) للبدو المرحل ، مركزة سلطة الدولة فى مراكز المناطق والمدن ، إنشاء قوات مسلحة تخضع خضوعاً كاملاً للسلطة المركزية ، تقديم المساعدات المالية المنتظمة من جانب السلطة إلى قبائل البدو ؛ دعم دور الدولة فى الاقتصاد . وقد شكل هذا كله أساساً لدعم سلطة فيصل باعتباره ملكاً مطلقاً .

وقد حدد الباحثون السوفييت شكل سلطة الدولة فى العربية السعودية على أنها " ملكية مطلقة " و " نظام إقطاعى ملكى" على أن غالبيتهم إتفقوا على تعريفها بأنها "ملكية ثيوقراطية مطلقة " (انظر المراجع ١٢٥ ، ١٢٦ ،١٣٥ ، ٨٧ ، ٩٦أ) ، وهو تعريف صحيح ، فى اعتقادنا ، إذ أن الدين كان يعنى دائماً بالنسبة للنظام الملكى السعودى شيئاً أكثر من مجرد كونه وسيلة لتحقيق الأهداف .

و يحتوى النظام الفوقى الإقطاعى بداخله على عناصر استعمارية (حتى الشركات وحصولها على مختلف التسهيلات ... إلى آخره) – شأنه فى ذلك شأن أى دولة شبه مستعمرة – ذلك لأن الملكية المطلقة ذات النظام المركزى للإدارة الذى يوفر حقوقاً وتسهيلات خاصة فى أنحاء البلاد ، وذات السلطة القوية على مختلف أقاليم البلاد ، والقادرة على ضمان إستقرار نشاط الشركات ، كانت هى النظام الذى يلائم أهداف الغرب .

أضف إلى هذا أن أهداف الشركات كانت تتفق فى جوانب كثيرة مع أهداف الأسرة المالكة . لقد كانت آليات الملكية المطلقة تعمل بكفاءة كبيرة بفضل دعم الشركات الغربية والحكومية .

وتختلف الملكية فى العربية السعودية إختلافاً جوهرياً عن النموذج "الكلاسيكى" لملكية أوروبا الغربية حيث يحدد مجلس شيوخ الأمراء ومجلس العلماء ، وجميعهم يعمل فى كواليس مراكز السلطة الفعلية، سلطة الملك . ولهذه المجالس قوة عظيمة حتى الآن . ويتضح ذلك ، بصفة خاصة ، فى القرار الذى اتخذته بشأن تسلم خالد للعرش عام ١٩٧٥ (كما حدث بالنسبة لفيصل عام ١٩٦٤) وكذلك اختيار خلفه . وقد لعبت هذه المجالس دوراً مهماً أيضاً فى تحديد السياسة الخارجية للعربية السعودية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ .

كما يتحدد طابع سلطة الملك بصفاته الشخصية دون تقيد نهائى بالمبادئ الشرعية أو التقاليد واستطاعت شخصيتا ابن سعود وفيصل القويتان أن تحققا إدارة أكثر إستقلالاً للبلاد من شخصيات ضعيفة مثل سعود . وجدير بالذكر هنا أن زعماء القبائل الكبيرة أيضاً تأثيرهم المهم فى إتخاذ القرارات السياسية .

يتوصل الباحث السوفيتى س . كامينيسكى ، فى معرض تحليله لطابع سلطة الدولة فى العربية السعودية وغيرها من النظم الملكية فى الخليج العربى ، إلى إستنتاج منهجى مؤداه " أن الدولة فى هذه الدول تعبر عن مصالح الطبقة الإقطاعية بالدرجة الأولى وتمثلها الأسر الحاكمة والطبقة الأرستقراطية . وتنضم إليها السلطة الدينية العليا وكبار التجار". وفى الوقت نفسه فإن " البرجوازية القومية التى ينمو تأثيرها بسرعة لا تزال حتى الآن تسير فى الطريق نحو اللحاق بالسلطة السياسية " (٩٦أ : ص ٣٢) .

ومن الخصائص المهمة للنظام الملكى باعتباره شكلاً من أشكال السلطة أن له أكثر من ركيزة اجتماعية ، يقول ماركس " تظهر الملكية المطلقة فى الفترات الإنتقالية ، عندما تنهار الطبقات الاجتماعية القديمة وتتشكل البرجوازية الحديثة من بين أبناء طبقات مدن العصور الوسطى ، وعندما لا يتغلب جانب من القوى المتصارعة على الجانب الآخر " ١ : ص٣٠٦) . وعلى هذا فإن الملكية المطلقة أصبحت حكماً بَيِّناً للقوى القديمة والجديدة فى المجتمع تلك القوى التى لا تزال تمر بالمرحلة الإنتقالية .

وقد وجدت هذه الخاصية تحققاً شديد الوضوح فى العربية السعودية ، فقد ساعد فيصل بدرجة كبيرة على تقوية نمو الطبقات والفئات الحديثة: البرجوازية القومية ، البيروقراطية ، المثقفون ، الذين مالبثوا أن تحولوا بالتدريج إلى قوة جديدة تقف فى معارضة الطبقات والفئات التقليدية والتى كانت تهتم ، حتى لحظة معينة ، بدعم السلطة الملكية القوية . وفى الوقت نفسه كان فيصل يدعم ، عن وعى ، القوى التقليدية ، المؤسسة الروحية الإسلامية ،

قبائل البدو ، وغير ذلك من الفئات التى تعد من بقايا النظام الأبوى، بديمقراطية قبلية إزاء السلطة المركزية . ونتيجة لهذا أصبحت الدولة السعودية الحالية ذات طابع إقطاعى برجوازى (انظر ٩٦ أ) .

وبالإضافة إلى هذا ، نشير مرة أخرى إلى أهمية إستقلال الدولة باعتبارها قوة سياسية خاصة ، وقد رفض فلاديمير لينين على أيامه فكرة أن الملكية المطلقة فى روسيا تعبر فقط عن مصالح الطبقات المسيطرة ، واعتبرها فكرة سطحية "فالملكية المطلقة ترضى مصالح بعينها لدى الطبقات السائدة ، ولكنها تتمسك جزئياً بموقف جماهير الفلاحين والمنتجين البسطاء بصفة عامة ، وجزئياً بالتوازن بين المصالح المتعارضة ، معتبرة نفسها ، إلى حد معين، قوة سياسية منظمة" (٩ : ص ٣٦٣) . وكذلك ، للنظام الملكى السعودى أهدافه الخاصة ، سواء وهو يخدم مصالح رأسمالية الدولة الإحتكارية أم وهو يخدم الطبقات المسيطرة لديه . ويقدر ضخامة القوى الإنتاجية التى امتلكها النظام ، محولاً القطاع الحكومى إلى ركيزة للنظام الرأسمالى ، ظلت أهمية إستقلال الدولة السعودية تتنامى .

وتقوم البرجوازية السعودية فى الوقت الحالى بدعم الملكية التى لا تزال هى الشكل الملائم لها تماماً . وفى هذا الصدد لابد لنا أن نتذكر كلمات فلاديمير لينين بخصوص أن " الملكية على وجه العموم ليست شكلاً واحداً لايتغير وإنما هى مؤسسة مرنة فى يد السلطة تمتلك القدرة على التكيف تجاه العلاقات الطبقية المختلفة" (١١ : ص ٣٥٢) . وحتى هذه اللحظة ستظل الملكية السعودية قادرة على التكيف تجاه المواقف المتغيرة ، فسلطة آل سعود لا تزال باقية .

خصائص الحكم المطلق السعودى

عندما ننظر إلى وضع الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى فى مطلع الثمانينات نلاحظ بالدرجة الأولى انتقاليته ، وطابعه التحولى . وقد دخلت الجزيرة العربية فى الستينات عصر الثورة الاجتماعية البرجوازية . وبينما لم

يكن النظام الإقطاعى قد اتخذ شكله النهائى بعد ، إذا به يترك مكانه للإحتكارات الأجنبية وللنظام الرأسمالى القومى . وقد عبر كلاهما عن جوهر طبقى واحد ويستندان معاً على قوى الإنتاج نفسها ويستخدمان وسائل الإنتاج نفسها ويمارسان علاقات الإنتاج نفسها على أساس مخطط رأسمالى واحد ، بالرغم من التناقضات المعروفة بينهما .

ولكى نحدد جوهر الفترة الثانية (من الستينات إلى الثمانينات) نستعين بفكرة ن. سيمونيا الذى يقول " تنحصر الخاصية المهمة لنشأة الثروة الاجتماعية ، دون ان إرتباط بأسباب أو بشكل محدد لهذه النشأة فى مختلف البلاد ، فى أن الفترة التى تسبق ميلادها وكذلك المرحلة الأولية فى نمو هذه الثورة الاجتماعية تكون دائماً فترة خاصة ، جوهرها الأساسى هو إنهيار الشكل القديم وظهور عناصر نظام جديد ، مع أن القديم يكون موجوداً (مع بعض العناصر الجديدة الملائمة فى البناء الفوقى) فى فترة العلاقات الملكية القديمة . وبالنسبة للثورة الاجتماعية البرجوازية فإن هذه الفترة الخاصة هى فترة الحكم المطلق .." (١٣١ : ص٢٢) .

وتتحدد خصوصية قيام الحكم المطلق السعودى ، أولاً ، فى أنه فى تلك الظروف التى لم تستطع قوى الإنتاج الإقطاعى أن تظهر خلالها إمكاناتها ، أصبح العنصر الخارجى هو القوة المحركة الأساسية للثورة البرجوازية الإجتماعية ، ثانياً ، فى إنهيار قوى الإنتاج القديمة وإقامة قوى إنتاج جديدة .

وفى خلال العقدين الأخيرين نما الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى ، كماً ونوعاً . فبعد أن ظهرت فى البداية مؤسسات أجنبية حديثة تلتها مؤسسات قومية ، وكون الإثنان معاً مجمعات صناعية هائلة بالنسبة للجزيرة العربية .

على أنه بالرغم من السيادة المطلقة للعلاقات الرأسمالية فى الاقتصاد فإن البنية الفوقية ظلت إقطاعية تحمل بعض العناصر الأبوية . والأمثلة على ذلك يمكن رصدها فى أكثر المجالات إختلافاً . سيطرة آل سعود على

جهاز الدولة، احتفاظ الفئات الإقطاعية التقليدية بأهمية كبرى فى الحياة السياسية للبلاد، تدعيم الحرس الوطنى (تشكيلات عسكرية أنشئت من عشيرة نجد على أساس قبلى) باعتباره موازناً للجيش النظامى، إستمرار النظام الخيرى الإسلامى الذى يعيق من نمو الوعى الإستثمارى البرجوازى ... وما إلى ذلك.

إن مفهوم "الحكم المطلق" يعنى ضمنا الصراع بين قوى الجديد والقديم. لكن التناقضات التى ظهرت حتى نهاية عصر الإقطاع "الكلاسيكى" لم تظهر فى العربية السعودية بشكل تام بعد وقد لا تتمكن من الظهور، إذ أنها مبعدة بفعل طبيعة التناقضات الموجودة فى النظام الأعلى. وعلى سبيل المثال، نجد أن التناقض بين الإقطاعيين والعاملين تحت سلطتهم والذين يمثلون قوة الثورة المناهضة للإقطاع لم ينضج إلا منذ فترة قصيرة فى العربية السعودية. وقد جرى تهدئة هذا التناقض جزئياً عن طريق المساعدات المالية التى أنفقتها الدولة فى البناء التحتى، إلا أنه قد حل جزئياً فى التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية.

تمثل التناقضات القائمة بين البرجوازية والنبلاء، و بين السلطة الملكية والبرجوازية، وبين السلطة الملكية والنبلاء، مضمون "الحكم المطلق" الكلاسيكى. وتشغل الأرستقراطية القبلية والمؤسسة الدينية فى تاريخ العربية السعودية مكان النبلاء. وكان هؤلاء يمتلكون وضعاً قوياً، على أن آل سعود والبرجوازية وضعا منذ البداية فى ظروف إستثنائية بفضل العامل الخارجى. أضف إلى هذا أن النزاع بين قوى القديم والجديد قد جرى فى ظروف التطور الإقتصادى العاصف والذى لم يكن ملائماً للأولى. كل هذا ساهم فى ابتعاد قوى القديم عن بؤرة السلطة، بالرغم من أنه لم يُقَرْبُهَا من البرجوازية القومية. عملت هذه الظروف أيضاً على الإنهيار السلمى للصراعات سواء بين القوى الاجتماعية التقليدية أو الجديدة أم بين الأسرة المالكة والبرجوازية.

وفى العقدين الأخيرين أحاطت بالحكم المطلق تناقضات عديدة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، بين رأسمالية الدولة الإحتكارية من جانب ، والأسرة المالكة والبرجوازية والأرستقراطية القبلية من جانب آخر . وأصبح من الواضح أنه بإنهيار العناصر الاستعمارية فى البناء الفوقى ونمو الدور المستقل للدولة السعودية ونمو البرجوازية القومية فإن مجال التناقضات الشديدة بينها جميعاً سوف يحتدم .

ويتلخص التناقض الجدلى فى العلاقة التبادلية بين الحكم السعودى المطلق ورأسمالية الدولة الإحتكارية فى : لا يعتمد الحكم المطلق على العامل الخارجى فقط باعتباره ركيزته الجوهرية ، وإنما يلقى منه الدعم أيضاً فى نضاله . ولذلك فإن التناقض فى مؤازرة رأس المال السعودى لرأسمالية الدولة الإحتكارية له طابع ثانوى ، فنقاط الإلتقاء بينهما كثيرة والمصالح المشتركة لها الأهمية الأكبر .

يعد د . ى . بنزين أول من حاول وضع وصف للمجتمع السعودى فى الأدبيات العلمية السوفيتية . وقد وصفه بأنه " التعايش الواعى بين الإقطاع المجمد " " والرأسمالية المتطورة " (١١٥ : ص ١١٩) . وقد وصف ر . أندرياسيان هذا المجتمع بعد ذلك بأنه مجتمع " إقطاعى رأسمالى " باعتباره مجتمعاً لتعايش قاعدة من مختلف الأنماط تعلوها بنية فوقية إقطاعية (٧٠) .

ويتميز الحكم المطلق فى العربية السعودية بعدد من الخصائص التى ظهرت عبر " تراكم العصور " وحين حل العصر العصر الحديث بأهدافه ومهامه على المشاكل القديمة التى لم تحل ، سقط المجتمع الشرقى التقليدى دفعة واحدة فى مواجهة النمو الاجتماعى الجديد ، متجاوزاً عدداً من المراحل التاريخية الفاصلة وكان " لعامل البترول " أثره فى تخفيف هذا الإنقلاب الاجتماعى .

إن الحكم السعودى المطلق هو فترة إنتقالية خاصة من نمو الهيكل الاجتماعى حدث فيها إنهيار لما قبل الرأسمالية ليقوم نظام رأسمالى تجرى له عملية تسريع كبيرة من قبل رأسمالية الدولة الإحتكارية . وكانت

السلطة السياسية فى تلك الفترة فى يد الملكية المطلقة التى كانت تعمل على نحو فعال فى دعم الرأسمالية معتمدة سواء على النمو الجارف للفئات الجديدة للمجتمع السعودى والغرب أم على أفول الفئات التقليدية.

ظلت عملية التحديث، وهى عملية الإسراع بالمجتمع على نحو مخطط تجاه مستوى نوعى جديد والتى مست كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، ظلت تتسع وتتعمق فى النصف الثانى من السبعينات فى ظروف الحكم السعودى المطلق بتوجيه من النظام الملكى وبدعم الغرب. وقد احتفظت هذه العملية، كما حدث قبل ذلك، بطابعها الجزئى عند تطبيقها، على أن هناك عدداً من العمليات قد خرجت عن سيطرة الدوائر الحاكمة وأصبحت تشكل تهديداً للنظام الملكى.

وفى السنوات الأخيرة تغير أيضاً أسلوب تناول النظام الملكى للعديد من القضايا. ففى الستينات مثلاً، سعى النظام بشكل إستثنائى نحو أهداف اقتصادية محاولاً ألا يفقد فى سبيل تحقيقها ركيزة اجتماعية هى البدو. وفى النصف الثانى من السبعينات اضطر النظام الملكى، بسبب نقص الأيدى العاملة، إلى اجتذاب البدو نحو الإنتاج العصرى مقدماً لهم ولأطفالهم التعليم وما إلى ذلك. وفى الوقت نفسه سعى النظام لتشديد إجراءات المحافظة على الأسس السياسية والأيديولوجية التقليدية للدولة وللمجتمع السعودى.

وقد تم إتخاذ هذه الإجراءات بصورة محددة بسبب ما طرأ على عملية التطور التاريخى للعربية السعودية من تعقد مع حلول الثمانينات، مما دفع بعملية التحديث نفسها إلى إيقاظ القوى الكامنة فى المجتمع السعودى. وفى تلك السنوات تعاظمت أهمية العوامل الاجتماعية السياسية والأيديولوجية، بينما تراجعت أهمية العوامل الاقتصادية.

اتبع النظام الملكى سياسة قاسية فى المجال الأيديولوجى بالدرجة الأولى بهدف الحفاظ على سلطته. كان آل سعود يحاولون الإفادة من الدرس المرير الذى أخذه نظام الشاه حيث أحاط به سخط الجماهير العريضة من كل جانب

وكذلك الإفادة من تطور إيران بأسره وفق مصالح الطبقات المستغلة وإزدياد هيمنة الثقافة الغربية التى رفضت أو ازدرت القيم الثقافية للمجتمع الإيرانى .

وقد خرجت التصريحات ، وخاصة بعد أحداث مكة ، تعلن أن النظام الملكى على إستعداد لتخفيض إيقاع النمو الاجتماعى والاقتصادى للبلاد من أجل بقائه . وقد ظهر هناك تيار قوى داخل الأسرة المالكة ينادى بالحد من نفوذ الغرب وتطوير علاقات السعودية بالعالم العربى . لكن أنصار مثل هذا التيار لم يكونوا يدركون ، كما يبدو ، أن عملية التحديث ليست سوى جزء من تطور الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى الأكثر إتساعاً ، وهى عملية تحمل طابعاً إيجابياً وليس بمقدور النظام الملكى أن يوقفها .

ومع مطلع الثمانينات أصبحت علامات دخول المجتمع السعودى فى الفترة الأولى للرأسمالية واضحة تماماً . وأصبح هناك خياران لتطور العربية السعودية الأول – إتباع نموذج " الثورة البيضاء" الذى اختاره الشاه وهو النموذج الممكن فى ظروف النشاط السياسى لرأس المال القومى . والثانى – ظهور رأسمالية الدولة الإحتكارية المحلية فى البلاد . كتب ن . سيمونيا يقول : " إن القانون التاريخى التوليدى لرأسمالية الدولة الإحتكارية يمكن أن نلمسه من خلال التطور الاجتماعى لدول الغرب . ولايبقى أمام القوى الاجتماعية فى الشرق حيث تسعى عن وعى لتطوير بلادها عن طريق الشكل الرأسمالى إلا أن تحاول أن تستوعب مسيرة النمو الطبيعى التاريخى للرأسمالية على الطراز الغربى" (١٣٢ : ص١٩).

وفى رأينا ، أن "عامل البترول" سوف يحتفظ بأهميته بالنسبة للنمو الاجتماعى والاقتصادى للبلاد ، تماماً كما ستظل رأسمالية الدولة الإحتكارية الغربية ، بالرغم من أن أهمية الأخيرة سوف تتضاءل بلا شك باعتبارها عاملاً خارجياً للنمو .